

التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية

External auditing in Algeria between the perspective of international and Algerian auditing standards

خلايفية إيمان¹ * جاوحدورضا²

KHELAIFIA Imane¹ * DJAOUAHDOU Redha²

¹ جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر - imen0909@yahoo.fr

² جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر .

تاريخ الاستلام: 2018/05/30؛ تاريخ القبول: 2019/03/21

ملخص:

في الآونة الأخيرة اتجهت الجزائر لتحسين وتطوير مهنة التدقيق الخارجي حيث قامت بعدة تدابير، أهمها إصدار القانون 01-10 المنظم لمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وقد تم دعم هذا القانون بعدة مراسيم تنفيذية متتالية الصادرة، تلاها بعد ذلك إصدار عدد من المعايير تحت مسمى "معايير التدقيق الجزائرية" NAA تنظم و تضبط مهنة التدقيق في الجزائر ويعتمد عليها كإطار مرجعي للمهنة بدلا عن معايير التدقيق الدولية التي كانت إطار عام لمزاولة المهنة في الجزائر.

ومن أجل تسليط الضوء على هذه المستجدات جاءت هذه الدراسة بهدف عرض تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ثم مقارنة مضمون معايير التدقيق الجزائرية سارية المفعول بمعايير التدقيق الدولية و لمعرفة مدى اعتماد مزاوئي المهنة على معايير

* المؤلف المرسل: خلايفية إيمان، البريد الإلكتروني: imen0909@yahoo.fr

* Corresponding author: KHELAIFIA Imane, e-mail: imen0909@yahoo.fr

التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية قمنا بإجراء دراسة على عينة من مزاوли المهنة عن طريق توزيع استمارة أسئلة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها استمرار الاعتماد على معايير التدقيق الدولية من قبل مزاولي المهنة في الجزائر لكون معايير التدقيق الجزائرية حديثة الصدور ولم تشمل جميع المجالات فلم يصدر الا اثني عشرة معيار جزائري ، كذلك وجود توافق كبير بين كلا المعايير ويتضح هذا جليا في مضمونها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، معايير التدقيق الدولية، معايير التدقيق الجزائرية، مزاولي المهنة.

Résumé

Récemment l'Algérie s'est dirigé pour améliorer et développer la profession d'audit externe par la mise en place d'un certain nombre de mesures, la plus importante est la promulgation de la loi 10-01 relative aux professions d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, soutenue par plusieurs décrets exécutifs successifs, en suite la publication d'un certain nombre de normes appelées « normes algériennes d'audit NAA » dans le but d'organiser et cadrer la profession d'audit en Algérie et de les considérer en tant que cadre référentiel pour la profession au lieu des normes internationales d'audit, qui était un cadre général pour l'exercice de la profession en Algérie.

Afin de mettre la lumière sur les nouveautés, cette étude est venue dans le but de la présentation l'organisation de la profession d'audit externe en Algérie en suite la comparaison du contenu des normes algériennes d'audit en vigueur avec les normes internationales d'audit et pour déterminer dans quelle mesure les praticiens ont adopté les Normes internationales d'audit et les Normes d'audit algériennes, nous avons réalisé une étude sur un échantillon de praticiens de la profession en distribuant un questionnaire.

Cette étude a abouti à un ensemble de résultats dans le plus important est la continuation de l'utilisation des normes internationales d'audit par les praticiens en Algérie, en raison du fait que les normes algériennes d'audit sont très récentes et ne couvrent pas l'ensemble des domaines, à savoir la publication seulement douze normes Algériennes, ainsi que l'existence d'une grande cohérence entre les deux normes et cela est évident dans leur contenu .

Mots clés : Audit externe, Normes internationales d'audit, Normes Algériennes d'audit, Praticiens de la profession.

Abstract

Recently, Algeria has moved to improve and develop the profession of external audit through the implementation of a number of measures, the most important of which is the promulgation of Law 10-01 on the professions of expert- accountant, auditor and chartered accountant, supported by successive executive decrees, following the publication of a number of standards called "Algerian auditing standards" in order to organize and frame the profession of audit in Algeria and to consider them as a reference framework for the profession instead of international auditing standards, which was a general framework for the exercise of the profession in Algeria.

In order to shed light on the novelties, this study came for the purpose of presenting the organization of the external audit profession in Algeria as a result of the comparison of the content of the Algerian auditing standards in force with the international standards of auditing. Audit and to determine the extent to which practitioners have adopted the International Standards on Auditing and the Algerian Auditing Standards, we conducted a survey of a sample of practitioners in the profession by distributing a questionnaire.

This study resulted in a set of results in the most important is the continuation of the use of international auditing standards by practitioners in Algeria, due to the fact that the Algerian auditing

standards are very recent and do not cover all areas, namely the publication only twelve Algerian standards, as well as the existence of a great consistency between the two standards and this is evident in their content.

Keywords: External audit, International auditing standards, Algerian auditing standards, Practitioners of the profession.

المقدمة:

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي حجر الزاوية الذي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يضمن أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تتمتع بالمصداقية والعدالة، ونظرا لأهمية هذه المهنة فقد سنت معايير ومواثيق دولية تحدد كل ما يخصها.

وفي سعي الدولة الجزائرية لتحسين وتطوير مهنة التدقيق الخارجي فقد قامت بمجموعة من الاصلاحات التي مست المهنة من خلال اصدار جملة من القوانين والمراسيم والقرارات، أهمها إصدار القانون 01-10 المنظم لمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وقد قامت حديثا بإصدار اثني عشرة معيار جزائري للتدقيق كإطار مرجعي للمهنة حيث كان مزاولو المهنة في الجزائر يعتمدون على معايير التدقيق الدولية في ظل غياب معايير تدقيق جزائرية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ؟

يتفرع عن هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو اطار تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر؟
- ✓ هل يوجد فرق بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية ؟
- ✓ هل مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر يعتمدون على معايير التدقيق الدولية أم على معايير التدقيق الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: هناك مجموعة من التشريعات والقوانين الجزائرية التي تضبط وتنظم المهنة؛
- ✓ الفرضية الثانية: هناك فرق في مضمون كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية؛
- ✓ الفرضية الثالثة: يعتمد مزاوли المهنة على معايير التدقيق الجزائرية دون اللجوء إلى معايير التدقيق الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر وهو من أكثر المواضيع الحالية اهتماما في الميدان باعتبار هذه المهنة ضمان على مصداقية وعدالة القوائم المالية وإعطاء رأي محايد لمستخدمي هذه القوائم، وتحدد هذه الدراسة الإطار المرجعي للمهنة في الجزائر من زاويتين مختلفتين هما الزاوية الدولية بالتطرق إلى مضمون معايير التدقيق الدولية، والزاوية المحلية من خلال عرض معايير التدقيق الجزائرية .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعريف بمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، التشريعات المنظمة، شروط الممارسة، الهيئات المشرفة علي مزاولي المهنة؛
- ✓ عرض ملخص لمعايير التدقيق الدولية والجزائرية والمقارنة بينها؛
- ✓ معرفة على أي معايير تدقيق يعتمد التدقيق الخارجي في الجزائر الدولية أو الجزائرية.

منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف الدراسة ومن أجل الإجابة عن اشكالياتها والإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتبيان أهميتها وتأثيراتها و الوصول إلى استنتاجات.

أولا: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

1-مزاولي المهنة

في الجزائر مزاولي مهنة التدقيق الخارجي هم الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

*التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة

قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال و إلى غاية الآن بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر وهذا سعيا منها لتطوير وتحسين المهنة ، حيث من أهم التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في الجزائر والسارية المفعول حاليا:

✓ القانون 01-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يعتبر هذا القانون أساس تنظيم المهنة في الجزائر لكونه تطرق لكل ما يخص المهنة من شروط مزاولة، مهام ومسؤوليات مزاولي المهنة، أتعابهم، الأعمال التي تتنافى مع المهنة، العقوبات المقررة، الهيئات المشرفة على المهنة؛

✓ المراسيم 24-11، 25-11، 26-11 المؤرخة في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 التي تحدد على التوالي تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره؛ تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛ تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، حيث تناولت هذه المراسيم بالتفصيل كل ما يخص الهيئات المشرفة على المهنة في الجزائر؛

- ✓ مقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016 الصادر عن وزير المالية، يتضمن أربعة معايير تدقيق جزائرية: 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق، 505 التأكيدات الخارجية، 560 الأحداث اللاحقة، 580 التصريحات الكتابية؛
- ✓ مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 الصادر عن وزير المالية، يتضمن أربعة معايير تدقيق جزائرية: 300 تخطيط تدقيق القوائم المالية، 500 أدلة الاثبات، 510 مهام التدقيق الأولية-الارصدة الافتتاحية، 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للقوائم المالية؛
- ✓ مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 الصادر عن وزير المالية، يتضمن أربعة معايير تدقيق جزائرية: 520 الاجراءات التحليلية، 570 استمرارية الاستغلال، 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين، 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف مدقق؛
- ✓ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 7 مارس 2017 والذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية، وكذا كيفية سير التكوين وبرامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات.

*شروط الالتحاق بالمهنة

حسب القانون 01-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 7 مارس 2017 والذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية ، وكذا كيفية سير التكوين وبرامج التكوين للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات، فإن الخبير المحاسبي أو محافظ

الحسابات هو كل شخص طبيعى أو معنوي يمارس تحت مسؤوليته ولحسابه الخاص ، تحت أي تسمية كانت، مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات إذا توفر فيه:⁽¹⁾

- ✓ جنسية جزائرية؛
- ✓ يتحصل على شهادة تؤهله لمزاولة المهنة من خلال التحاقه بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وإتمام التكوين المتخصص على مدار ثلاث سنوات؛
- ✓ يتمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية؛
- ✓ لم يرتكب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة أدت إلى إصدار حكم في حقه؛
- ✓ معتمد من طرف وزير المالية؛
- ✓ قام بأداء اليمين " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"، أمام المجلس القضائي التابع له إقليميا؛
- ✓ يكون مسجل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

ومن خلال الجدول التالي سنعرض كيفية الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب والذي من خلاله يتم الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات.

(1) القانون 01-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 7 مارس 2017 والذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية، وكذا كيفية سير التكوين وبرامج التكوين للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات، بتصرف.

الجدول رقم (01): شروط الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب

الاختبارات		الشهادات المطلوبة	
تشمل الاختبارات اختبارات كتابية واختبارات شفوية للقبول النهائي، حيث يتم حساب لكل مترشح 240 نقطة بالنسبة للاختبارات الكتابية، و80 نقطة بالنسبة للاختبارات الشفوية.		شهادة الليسانس أو أكثر أو أي شهادة جامعية أخرى متحصل عليها من الخارج ومعترف بمعادلتها، تم الحصول عليها على الأقل بكالوريا + 3 سنوات في:	
الاختبارات	الاختبارات	بالنسبة	بالنسبة
الشفوية للقبول النهائي	الكتابية للقبول	لنظام ل م د	الكلاسيكي
ينتقل لهذه الاختبارات المترشحون الذين تحصلوا على معدل يعادل أو يفوق 10 من 20 في الاختبارات الكتابية. تتمثل هذه الاختبارات في شكل مقابلة.	-مالية ومحاسبة؛ -تدقيق؛ -قانون وجبائية؛ -تكنولوجيا الإعلام والإحصاء؛ -لغات.	-ليسانس في العلوم التجارية تخصص: محاسبة أو مالية أو محاسبة وتدقيق أو محاسبة ومالية أو محاسبة وجبائية.	-ليسانس في العلوم التجارية تخصص: محاسبة أو مالية أو محاسبة ومالية؛ -ليسانس في علوم التسيير تخصص: محاسبة أو مالية؛ -ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم مالية أو اقتصاد مالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1438 الموافق لـ 7 مارس سنة 2017 والذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية، وكذا كيفية سير التكوين وبرامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات.

حاليا في الجزائر هناك حالة استثنائية للحصول على شهادة الخبير المحاسب دون التكوين في المعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب وهذا من خلال الحصول على شهادة الخبير المحاسب بصفة انتقالية عن طريق امتحان نهائي، حيث يسمح فقط لمحافظي الحسابات المتحصلين على شهادة نهاية التبرص لدى خبير محاسب بإجراء هذا الامتحان المكون من شقين كتابي وشفهي، حيث يجب النجاح في الامتحان الكتابي عن طريق الحصول على معدل 10 من 20 ليمر بعدها للامتحان الشفهي، حيث بعد النجاح

في الامتحان الشفهي تمنح له شهادة الخبير المحاسب التي بها يمكن طلب الاعتماد لمزاولة المهنة كخبير محاسب.

*كيفية سير المهنة

وهذا من خلال التطرق إلى مهام مزاوي المهنة، عهدهم وأنعاهم، الأعمال التي تتنافى مع المهنة والعقوبات المقررة، والذي سيتم عرضهم في الجداول التالية.

الجدول رقم (02): مهام مزاوي المهنة

مخافض الحسابات	الخبير المحاسب
-المصادقة على صحة حسابات المؤسسات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريعية المعمول بها؛ -يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذلك الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة؛ -يفحص مدى صحة ومطابقة الحسابات السنوية مع تقرير التسيير الذي يقدمه المسكرون للمساهمين؛ -يبيد رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أو المسير؛ -يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة محل التدقيق والمؤسسات التابعة لها، أو المؤسسات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين مصالح مباشرة وغير مباشرة؛ -يعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه من شأنه أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة؛ -يصادق على صحة وانتظام الحسابات المدمجة في حالة ما إذا كانت المؤسسة تعد حسابات مدمجة، - لا يتدخل في التسيير	- مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات أو الهيئات التي تكلفه بمهمة خبرة الحسابات بصفة تعاقدية؛ -مسك وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل؛ - القيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للمؤسسات والهيئات؛ -يقدم استشارات للمؤسسات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي؛ -يؤهل الخبير المحاسب لممارسة وظيفة محافظ الحسابات؛

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

الجدول رقم (03): عهدة وأتعاب مزاولي المهنة

الخبير المحاسب	محافظ الحسابات	العهدة
مهمة ظرفية أو مؤقتة في إطار عقد تأدية خدمة يحدد بوضوح مجال تدخله، الوسائل الموضوعية تحت تصرفه، شروط تقديم التقرير.	3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حيث لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات لنفس المؤسسة لأكثر من عهدين متتاليين، إلا بعد مضي 3 سنوات من انتهاء العهدة الثانية.	
تحدد في بداية المهمة ولا يمكن احتسابها من الأرباح التي حققها المؤسسة محل الخبرة.	تقوم الجمعية العامة أو الهيئة المكلفة بالمداورات بتحديد أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته، ولا يمكن تحت أي ظرف كان أن يتلقى أي أجر تحت أي شكل، باستثناء أتعابه والتعويضات المنفقة أثناء تأديته لمهامه، كما أنه لا يمكن احتساب الأتعاب اعتمادا على النتائج المالية التي حققها المؤسسة محل التدقيق.	الأتعاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

الجدول رقم (04): الأعمال المنافية والعقوبات المطبقة على مزاولي المهنة

الأعمال التي تتنافى مع المهنة	الخبير المحاسب	محافظ الحسابات
المشاركة بين الخبير المحاسب و محافظ الحسابات	كل نشاط تجاري؛ كل عمل مأجور، باستثناء مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية؛ كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية؛ أن يكون في نفس الوقت خبير محاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد لنفس المؤسسة؛ كل عهدة برلمانية أو انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛ القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة؛ السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية؛	

-البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات، وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار.	
-القيام بتدقيق حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات؛ -القيام بأعمال التسيير؛ -ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو خبير قضائي للمؤسسات التي يدققها؛ -شغل وظيفة في المؤسسات التي كان يدققها بعد أقل من 3 سنوات من انتهاء عهده؛ -لا يمكن أن يكون محافظ حسابات لمؤسسة كان يعمل بها أو تلقى منها قروض أو تسبيقات خلال 3 سنوات الأخيرة.	الغير مشتركة بين الخبير المحاسب و محافظ الحسابات
-يعاقب كل من يمارس مهنة خبير محاسب ومحافظ حسابات بطريقة غير شرعية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، وفي حالة التكرار يعاقب بالحبس لمدة تتراوح من 6 أشهر إلى سنة ويضعف الغرامة؛ -عقوبات تأديبية عن أي تقصير أو مخالفة تقنية أو أخلاقية في قواعد المهنة تتمثل في: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر، الشطب من الجدول.	العقوبات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

2- الهيئات المشرفة على تنظيم المهنة في الجزائر

سيتم عرضها من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (05): الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

الهيئة	المجلس الوطني للمحاسبة	المجلس الوطني للمحاسبين	المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
الصلاحيات -يقوم بمهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.	-إقفال الحسابات السنوية في نهاية السنة وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛ -تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛ -ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي نغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛ -تنظيم ملتقيات تكون لها علاقة بمصالح المهنة؛ -الانخراط في كل منظمات جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من		

الوزير المكلف بالمالية.			
-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات وتسييرها؛	-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛		
-تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات والمنظمات الدولية المماثلة؛	-تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات والمنظمات الدولية المماثلة؛		
-إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات.	-إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراسيم التنفيذية رقم 24-11، 25-11، 26-11 المؤرخة في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011، التي تحدد على التوالي تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره: تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره: تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.

ثانيا: معايير التدقيق الدولية والجزائرية

1-معايير التدقيق الدولية (ISA)

*الهيئة التي تصدرمعايير التدقيق الدولية

في سنة 1977 تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لتعزيز مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم، حيث أنشأ الاتحاد مجموعة من المجالس واللجان المنبثقة عنه لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، من بين هذه اللجان لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) والتي كلفت بموضوع ونطاق مراجعة القوائم المالية، رسائل الالتزام، توجهات التدقيق العام، وفي سنة 1991، تم ترميز المبادئ التوجيهية للجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) كمعايير تدقيق دولية (ISA)، وفي سنة 2001 تم إعادة تشكيل هذه اللجنة لتصبح مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB)، وفي سنة 2004 بدأ مجلس معايير التدقيق الدولي (IAASB) في مشروع (CLARITY) وهو برنامج لتحسين وضوح

معايير التدقيق الدولية، وإلى غاية يومنا هذا مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) هو المكلف بإصدار، تعديل وتوضيح معايير التدقيق الدولية.⁽²⁾

*مضمون معايير التدقيق الدولية

هناك سبعة وثلاثون معيار دولي للتدقيق تناولت كل جوانب مهمة التدقيق، حيث هناك عدة تعديلات مست عدد من المعايير، يمكن الاطلاع على هذه المعايير و آخر اصداراتها والتعديلات بالرجوع للموقع الالكتروني <http://www.ifac.org>.

2-المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA)

*الهيئة التي تصدر المعايير الجزائرية للتدقيق

إن الهيئة المخولة بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق هي المجلس الوطني للمحاسبة، حيث أن معايير التدقيق الجزائرية حديثة النشأة وهذا في سعي الدولة الجزائرية لوضع إطار للتدقيق ذو طابع دولي، ولقد تم إصدار أول أربعة معايير جزائرية للتدقيق في 2016/02/04 وآخر أربعة معايير صدرت في 2017/03/15 وإلى غاية الآن أصدر المجلس الوطني للمحاسبة 12 معيار جزائري للتدقيق إلى حين إصدار معايير أخرى.

*مضمون المعايير الجزائرية للتدقيق

هناك اثني عشر معيار جزائري للتدقيق، يمكن الاطلاع على هذه المعايير من خلال الرجوع إلى الموقع الرسمي للمجلس الوطني للمحاسبة <http://www.cnc.dz/reglement.asp>.

3- أوجه التشابه والاختلاف بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية

عند مقارنة الاثني عشرة معيار جزائري للتدقيق الصادرة حتى الآن وما يقابلها من معايير تدقيق دولية فإن أول شيء يلاحظ هو تشابه تسميات وأرقام المعايير، حيث جاءت عناوين وأرقام المعايير الجزائرية مطابقة لمعايير التدقيق الدولية، كما أن هناك تشابه تام في بعض النقاط حيث تناولتها معايير التدقيق الجزائرية بحدافيرها كما جاءت في معايير التدقيق الدولية ويمكن أخذ مثال على ذلك معيار التدقيق 620 حيث كانت

(2) الموقع الالكتروني <http://www.ifac.org>، تاريخ الاطلاع: 2017/10/09، على الساعة: 18:06.

مسؤوليات المدقق في رأي التدقيق التي وردت في معايير التدقيق الجزائرية مطابقة تماما لما جاء في معايير التدقيق الدولية.

ويمكن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في النقاط التالية:

✓ معايير التدقيق الدولية كانت أكثر شمولاً وتفصيلاً من معايير التدقيق الجزائرية:

✓ معايير التدقيق الجزائرية لم تستعمل نفس ترتيب العناوين في فهرس المعيار كما ورد في معايير التدقيق الدولية، كما تم تخصيص جزء تحت عنوان تعاريف في معايير التدقيق الدولية، حيث تناول شرح لبعض الكلمات المفتاحية في المعيار وهذا جاء في كل معايير التدقيق الدولية باستثناء المعايير 300، 501، 570، أما المعايير الجزائرية فلم تخصص فقرة معينة للتعاريف بل كان تناولها بشكل ضمني في المعيار ودون عرض كافة التعاريف التي وردت في معايير التدقيق الدولية ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال في معيار التدقيق 505، حيث تطرق المعيار الجزائري إلى تعريف التأكيد الخارجي، طلب تأكيد مستعجل، طلب تأكيد ضمني، أما الدولي فإضافة إلى التعاريف السابقة التي تناولها المعيار الجزائري فقد تناول تعريف عدم الإجابة، التناقض:

✓ تناول معايير التدقيق الدولية لبعض النقاط التي لم ترد مطلقاً في معايير التدقيق الجزائرية ومثال على هذا نأخذ معيار التدقيق 700 في فقرة تأسيس الرأي حول القوائم المالية، المعيار الجزائري تناول فقط أنه يجب على المدقق تكوين رأي يبين إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت في جميع جوانبها وفقاً للمرجع المحاسبي المطبق إضافة إلى استنتاجه إذا كان حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة بأن القوائم المالية في مجملها لا تحتوي على اختلالات معتبرة، أما نفس المعيار الدولي فزيادة إلى ما تعرض له المعيار الجزائري فقد تناول توضيحات بشأن الضمانات المعقولة، زيادة إلى تناول ما يجب على

المدقق أن يقوم بتقييمه والنقاط التي يجب عليه الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار عند إجراء هذا التقييمات؛

في الأخير يمكن القول أن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان شكليا فقط أما المضمون فهناك توافق كبير بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية، حيث ما ورد في معايير التدقيق الجزائرية تم تناوله في معايير التدقيق الدولية إما كما هو أو زيادة عليه في التفصيل أو التطرق إلى عناصر إضافية.

ثالثا: واقع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

1-مزاولي المهنة في الجزائر بالأرقام

الجدول رقم (06): عدد مزاولي المهنة في الجزائر لسنة 2018

المجموع	شخص معنوي	شخص طبيعي	
309	05	304	الخبراء المحاسبين
2225	10	2215	محافظي الحسابات
2534	15	2519	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقرر رقم 02 المؤرخ في 09 جانفي 2018 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2018.

2-اعتماد مزاولي المهنة على معايير التدقيق الدولية والجزائرية

بعد التطرق للجانب النظري من الدراسة، قمنا بدراسة الواقع العملي لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، وهذا عن طريق توزيع استمارة أسئلة تلم بجوانب الدراسة على عينة من الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات ، وهذا بهدف التعرف على آراء مزاولي المهنة حول معايير التدقيق الدولية والجزائرية وأيهما يتم الاعتماد عليها أثناء ممارسة المهنة.

قسمت استمارة الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول خصص للمعلومات العامة لعينة الدراسة، اما الجزء الثاني فقد قسم بدوره إلى ثلاث محاور، تناول المحور الأول أربعة أسئلة حول تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، اما المحور الثاني فقد تطرق للفرق بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية من خلال أربعة

أسئلة، اما المحور الاخير فتناول خمسة اسئلة حول واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

*عينة الدراسة

وزعت استمارة الدراسة على 50 خبير محاسب ومحافظ حسابات، تم استرجاع 38 استمارة، منها 32 استمارة فقط صالحة للدراسة، يمكن تحديد نسبة استجابة عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نسبة استجابة عينة الدراسة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	نسبة الاستجابة الصالحة للدراسة
50	38	32	64%

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستجابة الصالحة للدراسة قدرت بـ 64 % وهي نسبة جيدة ومقبولة من اجل الدراسة.

*تحليل بيانات استمارة الدراسة

✓ المعلومات العامة

يمكن تحديد الخصائص العامة لعينة الدراسة من خلال العناصر التالية: المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة المهنية.

الجدول رقم(08): توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص العامة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	27	84.38%
	ماجستير/ماستر	00	0%
	دكتوراه	01	3.12%
	شهادة مهنية أخرى	04	12.5%
المهنة	محافظ حسابات	28	87.5%
	خبير محاسب	04	12.5%

الخبرة المهنية	أقل من 10 سنوات	3	9.38%
	أقل من 15 سنة	12	37.5%
	أقل من 20 سنة	9	28.12%
	20 سنة فأكثر	8	25%

المصدر: من اعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اغلب عينة الدراسة مؤهلهم العلمي شهادة ليسانس، كما ان اغلب عينة الدراسة مهنتهم هي محافظ حسابات، اما بخصوص الخبرة المهنية فأكثرهم خبرتهم أقل من 15 سنة، يليها أقل من 20 سنة.

✓ تحليل نتائج المحاور الأول

تحليل اجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الاول لمعرفة تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، والجدول رقم (09) الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (09): نتائج اجابات عينة الدراسة عن أسئلة المحور الأول

الرقم	العبارة	الاجابة ب: نعم		الاجابة ب: لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	هل أنتم على اطلاع بالقوانين والتشريعات التي تنظم المهنة في الجزائر؟	31	96.87%	01	3.12%
	أهم القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة	- القانون 01-10 المؤرخ في 2010/06/29 - المرسوم التنفيذي 24-11 المؤرخ في 2011/11/27 - المرسوم التنفيذي 26-11 المؤرخ في 2011/11/27 - المرسوم التنفيذي 30-11 المؤرخ في 2011/11/27			
02	هل أنتم على اطلاع كاف ومستمر بكافة اصدارات المجلس الوطني للمحاسبة والوزارة الوصية فيما يتعلق بالمهنة؟	30	93.75%	02	6.25%
	اخر اصدارات المجلس الوطني للمحاسبة و الوزارة الوصية	- قرار رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15 المتعلق بمعايير التدقيق الجزائرية - نموذج القوائم المالية المؤرخ في 2017/06/14 - بالإضافة الي إصدار قوائم المهنيين المسجلين في			

الجدول في بداية كل سنة.					
08	25%	24	75%	هل القوانين المنظمة للمهنة في الجزائر تناولت كل ما يتعلق بالمهنة؟	03
-التكوين المستمر -الترقية حسب الكفاءة والخبرة المهنية - قضية الاتعاب التي يتقاضاها المهنيين مقابل اعمالهم - قضية التنافي بين التدريس والعمل في مكتب محاسبة				أهم النقاط التي لم تتناولها هذه القوانين فيما يخص المهنة	
30	93.75%	02	6.25%	هل انتم على إطلاع بمعايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا؟	04

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

- مزاولي المهنة على اطلاع بالقوانين و التشريعات المنظمة للمهنة، حيث من أهمها قانون 01-10، المراسيم التنفيذية: 24-11، 25-11، 26-11 المؤرخة في 27 يناير سنة 2011؛

- مزاولو المهنة على اطلاع كاف ومستمر بكافة اصدارات المجلس الوطني للمحاسبة والوزارة الوصية فيما يتعلق بالمهنة، حيث أن اخر اصداراته هي معايير التدقيق الجزائرية، نموذج القوائم المالية المؤرخ في 2017/06/14، جداول تتضمن قائمة مزاولي المهنة المسجلين اما بالمصنف الوطني بالنسبة للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية بالنسبة لمحافظي الحسابات؛

- يرى مزاولو المهنة أن القوانين المنظمة للمهنة في الجزائر لم تناولت كل ما يتعلق بالمهنة، حيث من أهم الأشياء التي لم تتطرق لها هذه القوانين هي: التكوين المستمر، الترقية حسب الكفاءة والخبرة المهنية، قضية الاتعاب التي يتقاضاها المهنيين مقابل اعمالهم، قضية التنافي بين التدريس والعمل في مكتب محاسبة؛

- مزاولو المهنة على إصلاح بمعايير التدقيق الجزائرية الصادرة مؤخرا.

مما سبق يتضح لنا أن هناك جملة من القوانين و التشريعات التي تنظم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر أهمها القانون 10-01، و ان مزاوي المهنة على اطلاع دائم و مستمر بكل القوانين و التشريعات التي تنظم و تضبط المهنة حيث آخرها كان اصدار معايير تدقيق جزائرية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن هناك مجموعة من التشريعات والقوانين الجزائرية التي تضبط وتنظم المهنة.

✓ تحليل نتائج المحور الثاني

تحليل اجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني لمعرفة الفرق بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية، والجدول رقم (10) الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (10): نتائج اجابات عينة الدراسة عن أسئلة المحور الثاني

الرقم	العبارة	الاجابة ب: نعم		الاجابة ب: لا	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
05	هل أنتم على اطلاع بمعايير التدقيق الدولية؟	93.75%	30	6.25%	02
06	اصدار معايير تدقيق جزائرية سوف يحسن من البيئة المحلية للتدقيق؟	96.87%	31	3.12%	01
07	هل هناك توافق بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية؟	96.87%	31	3.12%	01
	أهم نقاط التشابه بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية	فهناك توافق كبير في المضمون بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية، حيث أن معيار التدقيق الجزائرية الصادرة إلي حد الآن هي نفسها الي حد بعيد سواء فيما يخص المقدمة، الأهداف، التعارف، الواجبات المطلوبة.			
08	هل هناك اختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية الآن و معايير التدقيق الدولية ؟	15.62%	05	84.38%	27
	أهم الاختلافات بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية	-بالنسبة لمعايير التدقيق الدولية تحتوي جميعها على طرق تطبيق المعيار ومعلومات أخرى للشرح؛ - الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان شكلي فقط.			

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

- مزاوي المهنة على اطلاع بمعايير التدقيق الدولية:

- يرى مزاو المهنة بأن اصدار معايير تدقيق جزائرية سوف يحسن من البيئة المحلية للتدقيق؛

- يرى مزاو المهنة أن هناك توافق بين معايير التدقيق الجزائرية و معايير التدقيق الدولية، حيث هناك تشابه كبير في مضمون المعايير المحلية مقارنة بمعايير التدقيق الدولية؛

- يرى مزاو المهنة أنه لا يوجد اختلاف بين معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية الآن و معايير التدقيق الدولية، وحتى مزاو المهنة الذين قالو ان هناك اختلاف، فهذا الاختلاف كان شكليا فقط، اضافة لكون معايير التدقيق الدولية اكثر تفصيلا و شرحا من معايير التدقيق المحلية.

مما سبق يتضح لنا أن مزاوي المهنة في الجزائر لا يجيدون بأن هناك اختلاف بين معايير التدقيق المحلية و معايير التدقيق الدولية، وحتى وان وجد هناك اختلاف فهو شكلي اما المضمون فهناك تشابه شبه تام بينهم، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية القائلة بأن هناك فرق في مضمون كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية.

✓ تحليل نتائج المحور الثالث

تحليل اجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثالث لمعرفة واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، والجدول رقم (11) الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (11): نتائج اجابات عينة الدراسة عن أسئلة المحور الثالث

الرقم	العبارة	الاجابة ب: نعم		الاجابة ب: لا	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
09	قبل صدور معايير التدقيق الجزائرية هل كنتم تعتمدون على معايير التدقيق الدولية؟	93.75%	30	6.25%	02
	ماذا كنتم تعتمدون ان لم تكونوا تعتمدون	القوانين المحلية فقط			

				المعايير الدولية للتدقيق؟	
30	93.75%	02	6.25%	هل بدأت تطبيق معايير التدقيق الجزائرية؟	10
منذ صدورها				متى تم تطبيقها أو الاعتماد عليها؟	
00	00%	32	100%	هل قامت الوزارة الوصية ببرمجة تكوين حول معايير التدقيق الجزائرية؟	11
كل المعايير باستثناء المعيار 620 استعمال اعمال خبير معين من طرف المدقق .				اذا لم تطبقوا كل المعايير الجزائرية ماهي المعايير الجزائرية التي بدأت في تطبيقها؟	
30	93.75%	02	6.25%	كون معايير التدقيق الجزائرية اثني عشرة معيار فقط هل يتم اللجوء إلى معايير التدقيق الدولية في الجوانب التي لم تصدر معايير جزائرية حولها؟	12
القوانين والتشريعات الجزائرية				اذا لا يتم اللجوء إلى معايير التدقيق الدولية فإلى ماذا تلجؤون اذا؟	

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه يتضح ما يلي:

- قبل صدور معايير التدقيق الجزائرية كان مزاولو المهنة يعتمدون على معايير التدقيق الدولية في أداء مهمة التدقيق؛

- بدأ مزاولو المهنة بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية وهذا منذ صدورها؛

- يطبق مزاولو المهنة كل معايير التدقيق الجزائرية باستثناء المعيار 620 استعمال اعمال خبير معين من طرف المدقق؛

- لم تقم الوزارة الوصية ببرمجة تكوين حول معايير التدقيق الجزائرية لمزاولي المهنة؛

- يتم اللجوء إلى معايير التدقيق الدولية في الجوانب التي لم تصدر معايير جزائرية حولها، وهذا كون معايير التدقيق الجزائرية اثني عشرة معيار فقط، وكون معايير التدقيق الدولية لم تتنافى مع أي معيار من معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية الآن.

مما سبق يتضح لنا أن مزاولي المهنة في الجزائر يعتمدون على معايير التدقيق الجزائرية، لكنهم مازالوا يلجؤون لمعايير التدقيق الدولية في الجوانب التي لم تصدر

معايير تدقيق جزائرية حولها بعد، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة القائلة بأنه يعتمد مزاولي المهنة على معايير التدقيق الجزائرية دون اللجوء إلى معايير التدقيق الدولية.

نتائج الدراسة والاقتراحات

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر هم الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات؛
- ✓ هناك مجموعة من التشريعات السارية المفعول التي تنظم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، من أهمها قانون 01-10، ومعايير التدقيق الجزائرية؛
- ✓ هناك عدة قضايا لم تتطرق لها التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في الجزائر، أهمها مشكل الاتعاب؛
- ✓ الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر هي: المجلس الوطني للمحاسبة، المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ✓ لا يوجد اختلاف جوهري في مضمون كل من معايير التدقيق المحلية ومعايير التدقيق الجزائرية حيث هناك توافق كبير بينهما، والاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان شكلي فقط، حيث هناك تباين في ترتيب وتسلسل عرض المعلومات؛
- ✓ مازال مزاولي المهنة في الجزائر يعتمدون على معايير التدقيق الدولية وهذا كون معايير التدقيق الجزائرية حديثة النشأة وهي اثني عشرة معيار فقط، أي أنها لا تتعرض لكل أمور المهنة، ولهذا يبقى الاعتماد على معايير التدقيق الدولية وخاصة في المسائل التي لم تصدر معايير جزائرية بشأنها؛

- ✓ لم تقم الوزارة الوصية بتخصيص برامج تكوين لمزاوي المهنة حول معايير التدقيق الجزائرية، لتعرض ما جاءت به هذه المعايير؛
- ✓ هناك عدة قضايا لم تتطرق لها التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في الجزائر، أهمها الاتعاب.

الاقتراحات

- من خلال هذه الدراسة نستطيع تقديم الاقتراحات التالية:
- ✓ برمجة بدورات تكوينية لمزاوي المهنة لشرح و توضيح معايير التدقيق الجزائرية من أجل ازالة أي غموض والاجابة عن أي استفسار حولها؛
 - ✓ تكملة إصدار باقي معايير التدقيق الجزائرية حتى يكون لمزاوي المهنة إطار مرجعي كامل ومحدد يتم الاعتماد عليه؛
 - ✓ التأكد من أن معايير التدقيق الجزائرية السارية المفعول تتلاءم مع البيئة الجزائرية وتكون تتماشى مع الإصلاحات المحاسبية المتبعة في الجزائر؛
 - ✓ إصدار معايير تدقيق جزائرية تتناول أسس وكيفيات تحديد أتعاب مزاوي المهنة باعتبار هذا الإشكال من أكثر الأشياء التي تهم مزاوي المهنة وتؤثر على أداء مهامهم؛
 - ✓ فتح معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب الذي لم يستقبل أي دفعة إلى الآن، ويجب أن يكون مقرر على طلابه مقياس خاص بمعايير التدقيق الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

1. القانون 01-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
2. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 7 مارس 2017 والذي يحدد قائمة الشهادات الجامعية، وكذا كيفية سير التكوين

وبرامج التكوين للحصول على شهادة الخبير المحاسب وشهادة محافظ الحسابات.

3. المراسيم التنفيذية رقم 24-11، 25-11، 26-11 المؤرخة في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011، التي تحدد على التوالي تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره؛ تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛ تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.

4. الموقع الإلكتروني <http://www.ifac.org>، تاريخ الاطلاع: 2017/10/09، على الساعة: 18:06.

المقرر رقم 02 المؤرخ في 09 جانفي 2018 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2018.